جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية

فرع:علوم اقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

إدارة مخطر عدم سداد القروض البنكية

دراسة حالة بنك التنمية المحلية – وكالة تقرت306-

من إعداد الطالبة: سارة عيساني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2017/05/13.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الأستاذ/عشي نبيل.....(جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
- الأستاذة/ بن عثمان مفيدة..... (جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
- الأستاذة/بوخلالة سهام..... (جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية

فرع:علوم اقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان :

إدارة مخطر عدم سداد القروض البنكية

دراسة حالة بنك التنمية المحلية –وكالة تقرت 306 –

من إعداد الطالبة: سارة عيساني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2017/05/13.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- الأستاذ/ عشي نبيل.....(جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
- الأستاذة/ بن عثمان مفيدة.....(جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
- الأستاذة/ بوخلالة سهام..... (جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

الإهداء

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

ﷺالآية 23، الإسراءﷺ

إلىالتي طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم في دراستي، إلى نبع الحنان، إلى الخير والصفاء"
أمي الغالية"

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز

إلى الذي أشعل نفسه شمعة لينير لنا دربنا، إلى الذي تحمل كبد الحياة، إلى الذي أعطانا سنين من عمره " أبي الغالي"

إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى إخوتي كل واحد باسمه وإلى زوجة أخي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى أخواتي وصديقاتي رمضانة، إلهام، صفاء، منال

إلى زملاء الدفعة

إلى كل من علمني حرفا

أهدي عملي المتواضع

سارة

الشكر

نحمد الله ونشكره على منحه إيانا الصبر وسعة البال حتى تمكنا من انجاز هذا العمل

وكذلك نتقدم بخالص شكري وامتناني لكل من أعانني على إتمام هذا العمل، وأخص بالذكر

الأستاذة الفاضلة المشرفة بن عثمان مفيدة

التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة وتوجيهاتها النيرة التي بفضلها تمكنا من مواصلة هذا العمل،

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث وتقييمه

كما نتقدم بفائق الشكر و التقدير للسيد بوعزيز طارق وكل موظفي بنك التنمية المحلية –وكالة تقرت–

ونتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إعداد هذه المذكرة

سارة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية إدارة خطر عدم السداد في البنوك، وقد تم في الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي للوصول إلى الأهداف في الجانب النظري واختيار بنك التنمية المحلية لدراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك يعتمد على الضمانات كدرجة أولى لمنح القروض، وأن خطر عدم السداد يعتبر الخطر الأكبر الذي يواجه البنوك.

الكلمات المفتاحية: قروض بنكية، خطر عدم السداد، ضمانات.

Résumé

L'objectif de cette étude est connaitre comment gérer le risque de non-paiement dans les banque. Où nous avons adapté dans notre recherche sur l'approche descriptive pour atteindre les objectifs dans le coté théorique et choix des banque de développement local pour l'étude de cas dans le coté pratique.

L'étude a conclu que la banque dépend aux garanties pour donner des prêts. Et le risque de non-paiement est le plus grand danger qui menace les banques.

Les mots clés :Prêts bancaire, Risque de non-paiement, Garanties

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	VII
مقدمة عامة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
تمهيد	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	03
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	24
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات	30
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	34
خاتمة	45
قائمة المراجع	48
الملاحق	51
الفهرس	54

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2- 1)	حجم القروض الممنوحة من طرف بنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2011 إلى 2016	35
(2- 2)	تطور منح القروض من طرف بنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2011 إلى 2016	35

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2-1)	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية –وكالة تقرت-	32

قائمة الملاحق

الملحق	اسم الملحق	رقم الصفة
الملحق (01)	رخصة منح قرض استثمار من طرف الوكالة	51
الملحق (02)	رخصة منح قرض استغلال من طرف الوكالة	52

المقدمة

توطئة

إن القروض البنكية من أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية، وتعتبر أهم نشاط يسعى من خلاله البنك لتحقيق عوائده، حيث أن العائد المتولد عن هذه القروض يمثل المحور الأساسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الإيرادات لكنه في نفس الوقت لا يخلو من مخاطر تحيط به، وبدونها يفقد البنك وظيفته الرئيسية كوسيط مالي.

غير أن البنوك، وعند ممارستها لهذا النشاط تتعرض لمخاطر مختلفة، منها مخطر عدم السداد. فقد ظهرت إشكاليات عديدة حول عمليات الإقراض وكيفية استرجاع هذه الأموال المقرضة عند حلول آجال استحقاقها، مما يمكن أن يؤدي بالبنك إلى الدخول في مجال التعثر المالي نتيجة تعرضها إلى متاعب نقدية، وبالتالي تعتبر عملية حماية القروض من مخطر عدم السداد انشغالا دائما لدى مسؤولي البنك لحماية أمواله وأموال مودعيه.

طرح الإشكالية

من خلال ما سبق نحاول طرح الإشكالية الرئيسية الخاصة بالبحث:

""**كيف يمكن للبنوك أن تدير مخطر عدم السداد أثناء تأدية نشاطها الائتماني؟**"

هذا التساؤل يقودنا لطرح أسئلة فرعية هي:

-هل المعايير المطبقة لدى البنوك الجزائرية كافية لمنح الائتمان؟

-ما هي الضمانات المطلوبة من طرف البنك لمنح القرض؟

-كيف يتم إدارة القرض لتفادي الوقوع في خطر عدم السداد؟

فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة وبغرض الإلمام بجوانب الموضوع قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية، لنحاول إثبات صحتها من خطئها، و هي كالتالي:

-المعايير المطبقة لدى البنوك الجزائرية كافية لمنح الائتمان؛

-يفرض البنك ضمانات محددة على العميل لمنح القرض؛

-تتم إدارة القرض بالوقاية والمعالجة المصرفية للقرض.

مبررات اختيار الموضوع

تعددت أسباب اختيارنا للموضوع، نذكر منها ما يلي:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع يعتبر الدافع الأساسي لاختيار الموضوع؛
- معرفة كيفية التقليل من خطر عدم السداد؛

أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- للإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات؛
- معرفة كيفية المعالجة المصرفية لخطر عدم السداد؛
- معرفة كيفية تحديد الضمانات من طرف البنوك.

أهمية الدراسة

أما بالنسبة لأهمية الموضوع فتكمن في أن خطر عدم السداد له تأثير على أداء البنوك التجارية في ظل المنافسة التي تحيط بها، نظرا لما عرفته البنوك من تغيرات وتطورات كبيرة خاصة في مجال منح القروض، واستعمالها لطرق عديدة في تقييم المخاطر وأخذ الضمانات وتحديد قيمتها كغطاء للقرض وتحصيل مستحقاتها، ومن خلالها تتخذ قرار قبول أو رفض منح القرض.

حدود الدراسة

تحدد حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: حدد موضوع الدراسة في كيفية إدارة مخطر عدم سداد القروض البنكية.

الحدود المكانية: حدد مكان الدراسة في بنك التنمية المحلية لوكالة تقرت.

الحدود الزمنية: حيث كانت الدراسة في البنك من 10 إلى 20 أفريل 2017 والحدود الزمنية لجمع البيانات من 2011 إلى 2016.

منهجية البحث و الأدوات المستخدمة

تقتضي كل دراسة إتباع منهج معين للوصول للهدف المنشود منها، فالمنهج يجب أن يتجانس ويتوافق مع موضوع الدراسة، لذلك اتبعنا في الجزء النظري المنهج الوصفي، أما في الجزء التطبيقي فتم إتباع منهج دراسة حالة (أداة المقابلة)، حيث أجرينا الدراسة التطبيقية في وكالة من وكالات بنك التنمية المحلية – وكالة تقرت –.

وتلخصت الأدوات المستخدمة في الدراسة في:

المسح المكتبي: من أجل دراسة الجانب النظري تم الاعتماد على عدة مراجع متمثلة في الكتب والرسائل الجامعية.

المقابلة: من أجل دراسة الجانب التطبيقي تم الاعتماد على دراسة حالة بإجراء مقابلة مع موظف بالبنك.

صعوبات الموضوع

- صعوبة الوصول إلى المعلومة في البنك لاعتبارها من أسرار المهنة؛
- قلة المراجع المتعلقة بالدراسة.

هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى قسمين تقدم في الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية.سيتم عرض مفاهيم حول القروض البنكية ومخطر عدم السداد في المبحث الأول منه، أما في المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى الدراسات السابقة حول الموضوع.

سيتم تخصيص الفصل الثاني لدراسة الحالة، حيث قسم بدوره إلى مبحثين. نعرض في المبحث الأول منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني فسيخصص لعرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد

يعرض البنك لعملائه مجموعة متنوعة من الخدمات، حيث يمثل منح القروض أهم أوجهها، إلا أن هذه القروض لا تخلو من العديد من المخاطر، والتي من بينها مخطر عدم السداد الناتج عن عدم رغبة العميل في السداد أو عدم مقدرته.

ولتفادي هذا النوع من المخاطر يلجأ البنك إلى إدارته بعدة طرق، منها ما يستخدم قبل عملية الإقراض ومنها ما يستخدم بعدها.

وسوف نحاول في هذا الفصل إبراز مختلف الآليات التي يتم بها إدارة مخطر عدم السداد من خلال عرض الأدبيات النظرية من أجل التأصيل النظري للموضوع وذلك في المبحث الأول، ثم مراجعة مختلف الدراسات التطبيقية في في المبحث الثاني ومناقشتها.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

تعد القروض البنكية الاستخدام الرئيسي لودائع البنوك التجارية وعمليات الإقراض وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة.

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية

1-مفهوم القروض البنكية

نظرا للمكانة التي يحتلها القرض المصرفي في الميادين المصرفية ظهرت عدة تعريفات نستعرض منها ما يلي:

- تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها. والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر[1].

- وهي كذلك مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه[2].

- إن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن. ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في المصرف ذاته بمنح الأموال (بضاعة أو نقود) إلى شخص آخر وهو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة[3].

ونستنتج من هذه المفاهيم أن عملية الاقتراض تعتمد على ثلاث عناصر:

الثقة: لكي يتحقق عامل الثقة؛ على العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.

المدة: هي الأجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة وتتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص103

[2] هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر**، شهادة ماجستير في التحليل الاقتصادي "غير منشورة"، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص2.

[3] لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، 2005، ص55.

الوفاء بالتسديد: الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا إليه الفائدة.

2-أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ليسهل للبنك تتبع نشاطه ومعرفة أسباب تقدمه أو تأخره وهي كما يلي[1]:

2-1 تبويب القروض بحسب آجالها: وتنقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى:

- **قروض قصيرة الأجل:** ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت.

- **قروض متوسطة الأجل:** ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأس مالية للمشروعات.

- **قروض طويلة الأجل:** وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي.

2-2 تبويب القروض بحسب الأغراض: وتقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

- **قروض استهلاكية:** ويستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها مثل: أوراق مالية.

- **القروض الإنتاجية:** والتي تمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع.

- **القروض التجارية:** هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين، والمنتجين، والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية، وطابعهما موسمي، و تختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد، ومنها ما يفضل أنشطة أخرى.

- **القروض الاستثمارية:** تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل السماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

2-3 تبويب القروض بحسب الضمان: وتقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

- قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية، أو شخصية وبالتالي تقسم إلى:

- قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للشخص الكفيل.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "مرجع سبق ذكره"، ص ص 113- 116.

– **قروض بضمان عيني:** وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية، و يودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول. أو قروض بضمان كمبيالات...

– **قروض غير مضمونة:** ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

وتنشأ القروض غير المضمونة بسبب طبيعة الأعمال التجارية حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم على أساس حسابات مفتوحة

2-4 تبويب القروض بحسب المقترضين: وتقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

- قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى؛
- قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام؛
- قروض المستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال؛
- قروض للعملاء وقروض لآخرين[1].

3-معايير و إجراءات منح القروض

3-1- معايير منح القروض

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان، فالعامل الأساسي ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض أو فوائد أو عدم قدرته على توفير دخل مناسب لغرض إعادة القرض.

وقد أتيحت أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني وهي: 5C's،PRISM5P's، طريقة التحليل المالي، و طريقة LAAP، وطريقة التجربة السابقة.

والتي من خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني، وسنكتفي بعرض مفصل للنماذج الثلاثة الأكثر شيوعا وهي:

- نموذج الائتمان المعروف ب 5C's
- نموذج الائتمان المعروف بـ5P's
- نموذج الائتمان المعروف بـPRISM

[1] عبد الحميد عبد المطلب، " مرجع سبق ذكره"، ص ص 116- 118.

3-1-1 نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5C's:

- شخصية العميل Character: تشكل شخصية العميل الركيزة الأولى في قرار منح الائتمان وهي الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، لهذا نجد أهم هدف تسعى إليه إدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة.

فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته، كلما كان باستطاعته إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له.

وعلى هذا فإن الشخصية الخاصة بالعميل لها ثلاثة أبعاد:

البعد الأول: شخصية قانونية تتناول مدى أهليته القانونية ومدى أهليته للتعاقد مع المصرف وإبرام التزامات، سواء كان هذا العميل شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا.

البعد الثاني: شخصية سلوكية اجتماعية تتناول تصرفات وسلوكيات العميل الخاصة، وقياس مدى تأثيرها الحالي والمستقبلي في قدرته ورغبته في سداد القرض الممنوح له.

البعد الثالث: شخصية مهنية وتنافسية، يتم التأكد فيها من حرص العميل على سداد التزاماته و احترامه لتعهداته، ويتم الاستعلام عن ذلك من الجهات والمؤسسات المتعاملة معه من تجار وموردين ...و حرصه على جودة منتجاته وسمعتها وقيامه بالتحسين والتطوير المستمر لها[1].

- القدرة على الاستدانةCapacity: يعتبر معيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان. وعلى الرغم من أن المقدرة على التسديد تحدد مقدرة الزبون في إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك عدة آراء و اتجاهات حددت مفهوم القدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربعة اتجاهات أساسية ومختلفة وردت عند المهتمين بهذا المجال وهي:

الاتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال الاقتراب من شخصية العميل فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

الاتجاه الثاني: يشير البعض للقدرة على الاستدانة بقدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال وشرعيتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض.

الاتجاه الثالث: يذهب أصحاب هذا الاتجاه في تفسير القدرة إلى الأمور المالية، حيث ينصب اهتمامهم حول قدرة طالب الائتمان على إنشاء عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة من طرف البنوك.

---

[1] انجرو ايمان، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا)**، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين،"غير منشورة"، سوريا، 2007، ص ص 33- 34.

الاتجاه الرابع: ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على الاستدانة تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من العميل.

وعليه يمكن قياس قدرة العميل على السداد من خلال العوامل التالية[1]:

- مدى قدرة العميل من حيث العلم والخبرة على إدارة وممارسة نشاطه.
- التعرف على موارد التدفق النقدي للعميل طالب الائتمان والتي تكون المصدر الأساسي للسداد.
- مدى تنوع أنشطة وأعمال العميل المقترض.
- دقة البيانات المحاسبية الخاصة بالقيود المحاسبية والطرق المحاسبية المختلفة.
- درجة الرقابة الداخلية في المشروع الذي يعمل فيه العميل المقترض.
- التعرف على مركز العميل في السوق وحصته السوقية.
- المراحل الاستثمارية التي قطعها العميل طالب الائتمان.
- التعرف على استقرار الطلب على منتجات العميل في الفترة الحالية، والتنبؤ المستقبلي للطلب على منتجاته.

– رأس المالCapital: يقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول مثل الأسهم والسندات وأملاك أخرى غير منقولة، بمعنى أن رأس المال يشمل جميع الأصول المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته.

تشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل في سداد التزاماته التي هي حقوق للبنوك يعتمد الجزء الكبير منها على قيمة رأس المال الذي يملكه العميل، فكلما كان رأس المال كبيرا كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح. فرأس مال العميل يمثل قوته المالية إضافة إلى أنه الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه من التزامات.

لهذا يعتبر رأس المال أحد أهم عناصر ومعايير منح الائتمان، باعتبار أن نوعية وقيمة رأس المال تؤثر في قدرة العميل على سداد الائتمان[2].

– الضمانCollateral: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد.

وإذا ما كان القرار الائتماني قد استلزم تقديم ضمانات معينة، فإنه يجب أن يراعي عند تحديد الضمان ما يلي:

- أن يكون قابلا للبيع أو للتصفية ولا يمثل الاحتفاظ به تكلفة أو عبئا مرتفعا.

---

[1] بن شنة فاطمة، **إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،"غير منشورة"، الجزائر،2010،ص12.

[2] "نفس المرجع السابق"، ص13.

- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، فالضمان الذي يتعرض لتقلبات شديدة في قيمته لا يمكن الاعتماد عليه في استرداد حقوق المصرف.
- أن تكون ملكية العميل للضمان ملكية كاملة وليست محل نزاع.
- أن يتوفر لدى المصرف كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق المصرف باستخدام هذه الضمانات وتسييلها وذلك لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.
- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.
- وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة ائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما ويمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل.

إذا الضمان يأتي بمثابة تعزيز القرار الائتماني أو حماية لمخاطر معينة يتعرض لها المصرف عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر وذلك حماية لحقوق المصرف[1].

- المناخ العامCondition: تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام على أنه معيار من معايير منح الائتمان، فهو يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تنظر إلى هذا من زاوية أخرى على أنه يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والبيئة المحيطة بالعميل. فمصطلح محيط البيئة هو مفهوم أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام فهو يشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع. وعلى هذا الأساس فإنه من المؤكد أن لهذا المعيار أثر في صيغة القرار الائتماني. ولدراسة هذا العنصر يجب أن يتم على مستويين:

المستوى الداخلي: في حالة ما إذا كان المقترض مؤسسة مثلا؛ ينبغي دراسة نظامها الداخلي وحصتها السوقية، ولوائح التعيين وسياسات التمويل، والخطط الحالية والمستقبلية...الخ.

المستوى الكلي: والذي يتطلب من محلل الائتمان أن يتجاوز في دراسته حدود المؤسسة إلى البيئة المحيطة بها: الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة ومعدلات النمو السكاني...الخ[2].

3-1-2 نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5P's

يمكن أن يستخدم متخذ القرار الائتماني نموذجا آخر من المعايير المستخدمة في دراسة الجوانب المحيطة بطلب الائتمان. إن تحليل المعايير وفق هذا النموذج يعطي نفس الدلالات التي يعطيها نموذج5C's وإن كان بأسلوب آخر، كما نجد أن هذا النموذج يولي اهتماما خاصا بالقرض والغرض منه، ويركز أساسا على دراسة المعايير الخمسة التالية:

[1] انجرو ايمان، "مرجع سبق ذكره"، ص ص 37- 38.

[2] بن شنة فاطمة"مرجع سبق ذكره"، ص15.

- **العميلPeople**: يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة واضحة وكاملة عن شخصية العميل من حيث التأكد من أهليته القانونية، الأخلاقية، الإدارية، وقدرته على إدارة نشاطه بنجاح وغيرها، لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة العميل، ومن خلال هذه المقابلة يتم تحديد المعلومات والبيانات التي ترغب في الحصول عليها عن العميل، وتحديد من هو والأعمال السابقة التي قام بها والبنوك التي تعامل معها ومن المؤكد أن إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح في هذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل، وبالمقابل فإن علامات الفشل أو التغيير من عمل إلى آخر بسبب عدم النجاح تعطي انطباعا يدفع إلى الحذر في تقييم خط العميل المستقبلي[1].

- **الغرض من الائتمان Purpose**: تشكل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة طلب الائتمان أو التوقف عند هذا القدر من التحقق، إذ يجب معرفة الغرض من التسهيل الائتماني بشكل مفصل وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه، و هل يتوافق مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان ومع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة ومع قدرات وخبرات العميل، فضلا عن مدى مناسبة حجم ومبلغ الائتمان ونوعه مع الغرض المطلوب منه.

- **القدرة على السدادPayment**: يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد، وتحديد فيما إذا كان سيقوم بسداد الائتمان من الموارد الناجمة عن النشاط الذي سيستخدم التسهيل الائتماني في تمويله أم من موارده الأخرى، و هل هذه الموارد تتصف بالانتظام والاستمرار أم التقلب.

- **الحمايةProtection** : إن أساس هذا المعيار ينحصر في مدى توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل، فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، ويقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

- **النظرة المستقبليةPerspective**:إن مضمون هذا المعيار ينحصر في دراسة المناخ الاقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من العميل والبنك، ومؤشرات الاقتصاد بشكل عام مثل نسب التضخم ومعدلات الفائدة ومعدلات النمو العام، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية؛ بمعنى آخر استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل و مستقبل ذلك الائتمان.

---

[1] ذيب حسين، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،"غير منشورة"، الجزائر، 2012، ص ص 68- 69.

3-1-3 نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM

يعتبر هذا المعيار من أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف لدى العميل، ويمكن إدارة الائتمان من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد. تتكون عناصر هذا المعيار من مجموعة من المعايير هي:

- **التصور Perspective:** يقصد بالتصور الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذا المعيار هو:
- الفعالية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان.
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم الربحية[1].
- **القدرة على السداد Repayment:** ومضمون هذا المعيار هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي يجب أن تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا، هو تحديد نوع مصادر التسديد التي يلجأ إليها العميل عند السداد. هل هي مصادر داخلية أي موارد ناتجة عن النشاط الذي سيستخدم القرض في تمويله أم هي مصادر خارجية؟ وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة، لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية.
- **الغاية من الائتمان Intention or Purpose:** ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المطلوب، وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل أساس الدراسة، وأن آخر ما يجب أن تفكر فيه إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.
- **الضمانات Safeguards:** ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك، ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، ويمكن أن تكون الضمانات عينية أو كفالات شخصية كما أنه من الممكن أن يعتمد البنك على قوة المركز المالي للعميل، فضلا عن ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.
- **الإدارةManagement:** تركز إدارة الائتمان على تحليل قدرة العميل طالب الائتمان على الإدارة ويتم ذلك من خلال التعرف على:
- أسلوب العميل في إدارة أعماله (الهيكل التنظيمي للعمل).
- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.
- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد، وأيضا هل نشاطه موسمي أو دائم.
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

[1] "نفس المرجع السابق"، ص ص 69- 70.

مما سبق نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان رغم اختلاف مسمياتها، إلا أن مضامينها متداخلة وتشترك فيما بينها في الكثير من العناصر، و التي تعكس قدرة النماذج الثلاثة في أن تعطي لإدارة الائتمان تصورا شاملا عن العميل والإحاطة بالمخاطر التي سوف تتعرض لها، كما يجب ألا نغفل عن أن المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان هي ليست المخاطر التي تنشأ بفعل منح الائتمان للعميل فقط، و إنما هي منظومة من المخاطر يشترك في تحقيقها كل عناصر العملية الائتمانية: البنك والائتمان المقدم للعميل والعميل ذاته[1].

3-2 إجراءات منح القروض

- **البحث عن القروض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.
- **تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها للحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.
- **الفرز والتصور المبدئي:**وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات و تبدأ عملية التحليل الائتماني، وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
- **التقييم السابق:** وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك.
- **التفاوض:** البدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر".
- **اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.
- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.
- **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقساط، يتم تحصيل القرض.
- **التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتلافيها مستقبلا.

[1]"نفس المرجع السابق"، ص71.

- **بنك المعلومات:** ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات[1].

المطلب الثاني: ماهية مخطر عدم السداد

1-تعريف المخاطر البنكية

على الرغم من أن تقديم القروض يعتبر من الوظائف الأساسية والهامة للبنك وتشكل المصدر الأساسي لدخله، وبقدر ما تكمن أهمية القرض بالنسبة للبنك في هذا المجال بقدر ما يمكن أن تشكل مصدرا للمشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها، وكل ذلك نتيجة للمخاطرة التي قام بها البنك عند تسليمه لأمواله للغير. ومن هذا يمكننا وضع عدة تعاريف هي:

لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه[2].

وهو كذلك احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[3].

أو هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة[4].

وقد عرف الاقتصادي Gerhard Schroeck(2002) مخاطر الائتمان: بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك. وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض[5].

2-أنواع المخاطر البنكية

تعاني البنوك العديد من المخاطر التي من الممكن أن تواجهها، ومن أهمها ما يلي:

- **مخاطر الائتمان:** تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وهي تتضمن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة في الديون المعدومة، أي احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الرف الثالث من القيام

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، " مرجع سبق ذكره"، ص136.

[2] حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، "غير منشورة" الجزائر،2012، ص8.

[3] بلعجوز حسين، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية**، جامعة جيجل، جوان 2005، ص3.

خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**، مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة، "غير منشورة"، الجزائر، 2009،ص3.

[4] بن شنة فاطمة، "مرجع سبق ذكره"، ص5.

بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة.

فهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان وتعثر القرض، منها عوامل خارجية خاصة بالظروف العامة الاقتصادية، وعوامل خاصة بالمصرف مثل عدم الدراسة الجيدة عن العميل أو غيرها من الأخطاء، بحيث يولد القرض ميتا أحيانا، وعدم متابعة القرض أو عوامل خاصة بالعميل كاستخدام القرض لغايات غير المعلن عنها عند منح الائتمان، أو وجود إدارة فاشلة للمشروع وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى التعثر[1].

- **مخاطر السيولة:** تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها، بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه، وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

–سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

–التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تسهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

- **المخاطر التشغيلية:** وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية.

ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها:

–الاحتيال الداخلي: هي تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه.

–الاحتيال الخارجي: وهي تلك الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء البنك.

–ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة.

–الأضرار في الموجودات المادية: وهذا بسبب كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى.

–توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

[1] هبال عادل، "مرجع سبق ذكره"، ص 33.

- التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء. لعدم توفر العنصر البشري الكفء المتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في إدارة موارد البنك[1].
- **مخاطر السوق:** تختلف مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان، حيث أن مخاطر السوق التي يواجهها المصرف لا تتبع بالضرورة عن أداء ضعيف للمصدر أو بيع أدوات مالية أو أصول بل أنها تنتج عن التغيرات المعاكسة أو التي ليست في صالح المصرف وذلك بالنسبة لأسعار السوق وتصنف مخاطر السوق عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث أن تحركات الأسعار ممكن أن ينتج عنها ربح أو خسارة بالنسبة للمصرف. وتتكون مخاطر السوق من:
- **مخاطر أسعار الصرف:** وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية خاصة أن أسواق العملات الأجنبية تشهد تقلبات حادة في الفترة الأخيرة، حيث يتطلب وجود رأس مال مطلوب لتغطية مخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى الذهب[2].
- **مخاطر أسعار الفائدة (تذبذب سعر الفائدة):** معدل الفائدة هو الثمن الذي يتحصل البنك من خلاله على موارد (سعر الفائدة الذي يمنحه للمودعين) أو على أساسه يقوم البنك باستخدام هذه الموارد (سعر الفائدة الذي يدفعه المقترضون).

وتحدث مخاطرة تذبذب سعر الفائدة من خلال تفوق تكاليف الموارد المجمعة على عائد الاستخدامات الموزعة، وتكون هذه المخاطرة في عمليات القروض التالية، إذا كان البنك يقرض بمعدل ثابت ويعيد التمويل بمعدل متغير، نقول أنه في مخاطرة ارتفاع معدل الفائدة. وإذا كان البنك يقرض بمعدل متغير ويعيد التمويل بمعدل ثابت، نقول أنه في مخاطرة انخفاض معدل الفائدة[3].

- **مخاطر التضخم:** هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى أن هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.
- **المخاطر الإستراتيجية:** هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي[4].

---

[1] خضراوي نعيمة، " مرجع سبق ذكره"، ص ص6-7.

[2] هبال عادل، "مرجع سبق ذكره"، ص ص 33-34.

[3] سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، "غير منشورة"، الجزائر، 2015، ص11.

[4] خضراوي نعيمة، "مرجع سبق ذكره"، ص9.

3-تعريف مخطر عدم السداد

كما أن المخاطر الائتمانية أو مخطر عدم السداد ينتج عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني (المبلغ الأصلي وفوائده) أو في توقيت السداد، إذ أن المخاطرة الائتمانية لا تتعلق بعملية تقديم القرض أو الائتمان فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه[1].

ويعرف كذلك مخطر عدم السداد بأنه ذلك الخطر الذي تواجهه البنوك التجارية عند إفلاس زبائنها وهو من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك[2].

4-أساليب معالجة مخطر عدم السداد

3-1المعالجة المصرفية

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته. وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل. فمن هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر[3].

3-1-1 تحصيل القرض

وتعتمد على عدة ركائز، تتمثل في:

- **رد الفعل:** يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك يجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظمها بدقة وتسيرها.
- **الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع:** إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.
- **التصاعد:** يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.
- **تسيير الحسابات:** يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

---

[1] بلحاج عيسى زهيرة، **تسيير مخطر عدم السداد في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة "غير منشورة"، الجزائر، 2013، ص4.

[2] "نفس المرجع السابق"، ص4.

[3] حفيان جهاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 65- 68.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك واخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

3-1-2 معالجة القرض

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالإشعار و طلب تسوية الوضعية وغيرها، و هذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).
- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

3-2طريقة النسب المالية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزهما المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

يمكننا تصنيف النسب المالية التي يستعملها البنك في إطار تحليل الوضعية المالية للمؤسسة التي تود الحصول على فرص استثمار إلى مجوعات هي:

3-2-1 نسب السيولة

تستخدم دوائر الائتمان نسب السيولة لقياس مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، (مقدرة العميل من ناحية الملاءة المالية والاقراضية)، فإذا كانت نسبة السيولة قليلة فهذا يعني عدم قدرة الشركة على الوفاء بتسديد ديونها قصيرة الأجل، وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعني ذلك أن الشركة غير قادرة على استغلال أموالها بشكل صحيح[1].

وتتكون نسب السيولة التي تعطي دوائر الائتمان نتائج جيدة ومطمئنة من:

- **نسبة التداول:** تحسب نسبة التداول بالصيغة التالية:

نسبة التداول= الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة

وتستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على سداد الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة وإن كانت النسبة المعيارية المقبولة من وجهة نظر العديد من الكتاب أو الباحثين هي 1/2، وتعتبر هذه النسبة معيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في كافة البنوك التجارية كمعيار للصناعة، حيث تمثل حد الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على سداد ما عليه من التزامات قصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة السريعة:** وتحسب نسبة التداول السريعة بالصيغة التالية:

نسبة السيولة السريعة= (الموجودات المتداولة– المخزون)/ المطلوبات المتداولة

تركز دوائر الائتمان على نسبة السيولة السريعة لأن عناصرها تتميز بسرعة تحولها إلى نقدية لذا تعتمد هذه النسبة على الأصول الأكثر سيولة، ولهذا يتم طرح المخزون السلعي من الموجودات المتداولة لتلافي قصور نسبة التداول التي تحتسب المخزون السلعي مع الأصول المتداولة. لهذا تستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على سداد الالتزامات الجارية من الأصول الأكثر سيولة. والنسبة النموذجية للحكم على المركز المالي للشركة هي 1/1.

- **نسبة النقدية:** وتحسب نسبة النقدية بالصيغة التالية:

نسبة النقدية= الموجودات النقدية وشبه النقدية/ المطلوبات المتداولة

[1] الكحلوت خالد محمود، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، "غير منشورة"، فلسطين، 2005، ص35- 36.

حسب هذه النسبة يجب مراعاة أن السيولة و الربحية هما هدفان متلازمان للمنشأة، ولكن علينا أن نعلم أن تحسين أحدهما سيكون على حساب الآخر، لذا يتوجب خلق توازن بينهما، ولا نعتبر أن ارتفاع نسبة السيولة هو مؤشر إيجابي في كل الأحوال، فربما يدل على عدم كفاءة إدارة استثماراتها.

3-2-2 نسب الربحية

أكثر ما تهتم به دوائر الائتمان عندما يتقدم لها عميل بطلب الائتمان هو ربحية ذلك العميل، فهي انعكاس لمستوى أداء وكفاءة سياساته التي يطبقها، وبها يضمن عدم وجود عسر مالي، وعليه تطمئن إدارة الائتمان إلى أن هذا العميل قادر على سداد التزاماته تجاه البنك. ونذكر بعض نسب الربحية فيما يلي[1]:

- **هامش إجمالي الربح:** يحسب هامش إجمالي الربح بالصيغة التالية:

هامش إجمالي الربح= إجمالي ربح العمليات/ صافي

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعني ذلك أن الشركة قادرة على تحقيق الأرباح بتكاليف قليلة، والعكس إذا كانت هذه النسبة منخفضة فهذا يدل على ارتفاع تكلفة المبيعات.

وارتفاع هذه النسبة إذا ما قورنت بالمؤشرات المعيارية فإنها تعطي دلالة قوية لإدارة الائتمان على أن العميل الذي التقدم بطلب الائتمان قادر على تحقيق الأرباح ويتمتع بكفاءة في إدارة موجوداته، مما يوفر لديه النقد الذي يمكنه من سداد التزاماته المترتبة على الائتمان، إذ أن الأرباح هي إحدى المصادر لتغطية الائتمان من وجهة نظر البنوك.

- **العائد على الموجودات(ROA):** ويحسب العائد على الموجودات بالصيغة التالية:

العائد على الموجودات= صافي الربح التشغيلي قبل الضريبة/ مجموع الموجودات

وتعتبر هذه النسبة من أفضل المؤشرات المالية لقياس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي أصول التشغيل، وهي من أكبر المؤشرات التي تهتم بها دوائر الائتمان، حيث يعبر هذا المؤشر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر، فإذا ارتفعت هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة.

- **العائد على حق الملكية(ROE):** و يحسب العائد على حق الملكية بالصيغة التالية:

العائد على حق الملكية= صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة/ حق الملكية

[1] بلحاج عيسى زهيرة، "مرجع سبق ذكره"، ص ص 8-9.

وتشير هذه النسبة إلى ربحية الاستثمار، وهذا يعني مدى كفاءة المنشأة في إدارة أموال المستثمرين أو الملاك، من خلال ربحية السهم الواحد. وتهتم إدارة الائتمان في البنوك التجارية بحساب هذه النسبة ومتابعة التغيرات التي تحصل فيها، لمعرفة قدرة العميل ومدى حاجته للأموال، وفي حال ارتفاع هذه النسبة بدرجة كبيرة بالمقارنة مع معايير الصناعة، يتوجب على إدارة الائتمان التحقق لأنه لا يكون هذا الارتفاع ناتج عن ظروف استثنائية، وإنما ناتج عن عمليات غير تشغيلية وغير متكررة.

3-2-3 نسب التوازن الهيكلي(المديونية)

وتقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين، وتسمى أيضا رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل الشركة[1].

- **نسبة القروض إلى مجموع الأموال (الموجودات):** وتحسب نسبة القروض إلى مجموع الأموال بالصيغة التالية:

نسبة القروض إلى مجموع الأموال= القروض/ مجموع الأموال

وتسمى بنسبة الرافعة المالية و تشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال الشركة، وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال الشركة.

- **عدد مرات تغطية الفوائد:** ويحسب عدد مرات تغطية الفوائد بالصيغة التالية:

عدد مرات تغطية الفوائد= صافي الربح قبل الضرائب/ الفوائد

وتقيس هذه النسبة مدى مقدرة الشركة على سداد الفوائد من خلال الأرباح السنوية للشركة.

- **نسبة الديون إلى حقوق المساهمين:** وتحسب نسبة الديون إلى حقوق المساهمين بالصيغة التالية:

نسبة الديون إلى حقوق المساهمين= إجمالي الديون/ صافي حقوق المساهمين

كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين، وتزيد أيضا مخاطر المستثمرين، ويعبر انخفاض هذه النسبة على وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى المؤسسة.

- **نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية:** وتحسب نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية بالصيغة التالية:

[1] أكرم عمر الطويل عمار، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، "غير منشورة"، فلسطين، 2008، ص ص 37-38.

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية= الديون قصيرة الأجل/ حقوق الملكية

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك سلبيا على المنشأة حيث إن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى عدم ثقة الدائنون بهذه المنشأة وعدم منحهم ديون طويلة الأجل لأن نسبة الديون قصيرة الأجل عالية بالنسبة لحقوق الملكية.

- **نسب هيكل رأس المال:** وتحسب نسب هيكل رأس المال بالصيغة التالية:

نسب هيكل رأس المال= الديون طويلة الأجل/ مصادر التمويل طويلة الأجل

وتقيس هذه النسبة نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل.

3-2-4 نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل بهذه الموجودات، ويمكن التطرق إلى بعض النسب فيما يلي[1]:

- **معدل دوران الذمم المدينة:** ويحسب معدل دوران الذمم المدينة بالصيغة التالية:

معدل دوران الذمم المدينة= صافي المبيعات الآجلة السنوية/ إجمالي الذمم المدينة

وتقيس هذه النسبة قدرة المشروع على تحصيل ذممه المدينة من حسابات مدينة وأوراق قبض، وكلما زاد معدل الدوران أو متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس صحيح.

- **معدل دوران صافي رأس المال العامل:** ويحسب معدل صافي دوران صافي رأس المال العامل بالصيغة التالية:

معدل دوران صافي رأس المال العامل= المبيعات الصافية السنوية/ صافي رأس المال

وتوضح هذه العلاقة إذا كانت المؤسسة متوسعة في نشاطها أو تحتفظ بأصول سائلة أكثر من حاجتها، وتتطلب دقة الحكم على هذه النسبة مقارنة مؤشرات المؤسسة موضع التحليل بمثيلاتها من المؤسسات الأخرى، وبشكل عام يعكس معدل الدوران المنخفض عدم كفاءة فيحين يعكس معدل الدوران المرتفع كفاءة جيدة مع اخذ احتمالات التوسع بعين الاعتبار.

- **معدل دوران مجموع الأصول:** ويحسب معدل دوران مجموع الأصول بالصيغة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول= صافي المبيعات/ مجموع الأصول

[1] "نفس المرجع السابق"، ص32.

وتقيس هذه النسبة مدى فعالية استخدام المنشأة لأصولها لتوليد الأرباح، وليس هناك معدل نمطي لجميع المنشآت فهو يختلف من صناعة إلى أخرى، ويمكن مقارنة معدل المنشأة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

3-2-5 نسب السوق

سابقا تم توضيح العديد من مجموعات النسب التي تهتم بها إدارة الائتمان الرشيد، ولكن يتوجب على إدارة الائتمان تعزيز قناعتها تجاه الموقف المالي للعميل من خلال الاهتمام بتحديد القيمة السوقية لأسهمه والمتغيرات المحددة لهذه القيمة، وحركة التداول في سوق الأوراق المالية، وحيث يعكس ذلك نوع من الأمان تعتمد عليه دوائر الائتمان بخصوص ضمان حقوقها، في حالة تعثر العميل وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته. ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي[1]:

- **معدل ربحية السهم الواحد:** ويحسب معدل ربحية السهم الواحد بالصيغة التالية:

معدل ربحية السهم الواحد= صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة/ عدد الأسهم

إن ربحية السهم الواحد من أهم المؤشرات التي تساعد إدارة الائتمان لدى البنوك التجارية على بلورة دورها بشأن اتخاذ القرار الائتماني المطلوب.

- **عائد توزيعات الأسهم:** ويحسب عائد توزيعات الأسهم بالصيغة التالية:

عائد توزيعات الأسهم= حصة السهم من الأرباح الموزعة/ سعر السهم السوقي

تساعد هذه النسبة في الحكم على فرص الاستثمار حيث يتوقف قبول المستثمر بفرص الاستثمار على حجم العوائد المكتسبة، لهذا كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل، لأن إدارة الائتمان في البنوك التجارية تهتم بهذا العميل ويكون لديها الرغبة القوية في إقراضه دون وجود أي تخوف من العسر المالي في المستقبل.

3-3طريقة التنقيط

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحه القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين...

[1] بلحلج عيسى زهيرة، "مرجع سبق ذكره"، ص12.

تعتبر طريقة القرض التنقيطي (سكورينغ) طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك.

إذن القرض التنقيطي هو إعطاء نقطة "score" للزبون الطالب للقرض لتحديد وضعيته ويتم تقييمه من خلال نموذج على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات (النسب المالية، طبيعة القروض، قطاع النشاطات...) حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع نقطة فصل محددة مسبقا، وعلى هذا الأساس يكون رفض أو قبول طلب القرض[1].

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

[1] بن بوزيان محمد، سوار يوسف، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة،جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، أيام 16-18 افريل 2007، ص4.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى عرض و مناقشة بعض الدراسات السابقة حول الموضوع و كذا محاولة إبراز أهم الاختلافات بين هذه الدراسات والدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

1. دراسة (بلحاج عيسى، 2013)[1]: الهدف الأساسي من الدراسة هو:

التعرف على مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي كأداة من أدوات الحد من مخاطر عدم السداد، استخدمت الطالبة أداة الاستبيان في الدراسة التطبيقية، حيث توصلت إلى عدة نتائج أهمها:

أن البنوك التجارية لا تثق في الزبون بل تعتمد على الضمانات كركيزة أساسية تضمن بها القروض الممنوحة كما أنها تعتبرها كخط دفاع أول.

2. دراسة (حفيان، 2012)[2]: الهدف الأساسي من الدراسة هو:

تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في ولاية ورقلة وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية. استخدمت الطالبة اداة الاستبيان في الدراسة التطبيقية.حيث توصلت إلى عدة نتائج أهمها:

أن مخاطر الائتمان تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد و القطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض و فوائده، و هذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض و فوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه له القدرة المالية على السداد و لكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.

3. دراسة (بن شنة، 2009)[3]: الهدف الأساسي من الدراسة هو:

إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر و دورها في تفعيل أدوات التحليل المالي والائتماني للعمل على التخفيض من حدة الديون المتعثرة في البنوك، و حثها على متابعتها و تحصيلها؛

استخدمت الباحثة أداتين في الدراسة التطبيقية أداة دراسة حالة و الاستبيان، و اعتمدت على المنهج الوصفي، حيث توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها:

أن المتغيرات المحاسبية المستخلصة في دالة التمييز في حالة إدخال المتغيرات المحاسبية فقط تختلف عن المتغيرات المستخلصة في حالة إدخال المتغيرات الحاسبية و غير المحاسبية، و هذا يعني أن

---

[1] بلحاج عيسى زهيرة، **تسيير مخطر عدم السداد في البنوك التجارية (دراسة استبيانية لمجموعة من البنوك التجارية بتمنراست و غرداية و ورقلة خلال سنة 2013)**، مذكرة ماستر"غير منشورة"، جامعة ورقلة، 2013.

[2] حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية (دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012)**، مذكرة ماستر "غير منشورة"، جامعة ورقلة، 2012.

[3] بن شنة فاطمة، إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، مذكرة ماجستير"غير منشورة"، جامعة ورقلة، 2009.

قدرة المتغيرة على التمييز تختلف في اتحادها مع مجموعة من المتغيرات عن المجموعة الأخرى؛ توصلت نتائج الدراسة الإستبيانية إلى أن أغلبية المستجوبين الذين يطلبون معلومات مالية يعتمدون على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني.

4. دراسة (الكحلوت، 2005)[1]: الهدف الأساسي من الدراسة هو:

التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني، استخدم أداة الاستبيان في الدراسة التطبيقية. حيث توصل إلى عدة نتائج أهمها:

تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما زادت عدد القوائم المالية المطلوبة، و قد اعتمد محللو الائتمان بالدرجة الأولى على قائمة الميزانية.

5. دراسة (عمر الطويل، 2008)[2]: الهدف الأساسي من الدراسة هو:

معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر. و قد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي وقام الباحث بإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية اللازمة على البيانات المتوفرة بواسطة الحاسب الآلي من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.حيث توصل إلى عدة نتائج أهمها:

تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة.

6. دراسة(انجرو،2007)[3]:الهدف الأساسي من الدراسة هو:

شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب. استخدمت الباحثة أداة المقابلة. حيث توصلت إلى عدة نتائج أهمها:

عدم اعتماد المصرف على نظام فعال وموضوعي لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثار الشخصية والحكمية.

---

[1] الكحلوت خالد محمود، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005.

[2] أكرم عمر الطويل عمار، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

[3] انجرو ايمان، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا)**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال عرض مختلف الدراسات السابقة لاحظنا أن أغلب الدراسات (دراسة بلحاج عيسى، دراسة الكحلوت، دراسة عمر الطويل) هدفت إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي و إبراز أهميته و كذلك التعرف على أهم النسب المالية التي يتم استخدامها في البنوك ما عدا (دراسة بن شنة) التي ركزت في دراستها على معايير و مقررات لجنة بازل و(دراسة حفيان) التي هدفت إلى كيفية إدارة مخاطر الائتمان من منهجية واستراتيجيات وكذلك إجراءات، أما (دراسة انجرو) ركزت على الائتمان وكيفية تحليلها، كما أن كل الدراسات استعملت المنهج الوصفي، وطريقة الاستبيان في الجزء التطبيقي إلا (دراسة أنجرو) استخدمت أداة المقابلة و(دراسة بن شنة) استخدمت أداة المقابلة والاستبيان، أما النتائج المتوصل إليها فإن (دراسة حفيان، ودراسة الكحلوت، دراسة انجرو) توصلت إلى أن البنوك يعتمدون على الضمانات بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار الائتماني إلا أن(دراسة بلحاج عيسى، دراسة الكحلوت، دراسة عمر الطويل) توصلوا إلى اعتماد البنوك على التحليل المالي، أما(دراسة بن شنة) توصلت إلى أسباب تعثر القروض والإجراءات التي تتخذها البنوك لمعالجة مشكل تعثر القروض.

أما بالنسبة للدراسة الحالية اعتمدت على المقابلة في الجزء التطبيقي، واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الهدف، حيث أن الدراسة هدفت إلى معرفة كيفية معالجة البنوك لخطر عدم السداد وكذلك معرفة كيفية تحديد الضمانات من طرف البنوك، وكذلك إمكانية اختلاف النتائج التي سنتوصل إليها، وهي: معرفة المعايير المطبقة لدى البنوك الجزائرية، هل هي كافية لمنح الائتمان أم لا؟ وكذلك أنواع الضمانات المطلوبة من طرف البنك؛ وكيفية إدارة القرض قبل وبعد وقوع الخطر.

خلاصة الفصل

لقد رأينا من خلال هذا الفصل أن مخطر عدم السداد هو أكبر خطر تواجهه البنوك، وعلى اعتبار حتمية هذا الخطر فإن على البنك توخي الحيطة والحذر عند منح القروض. وعند اتخاذ القرار يقوم البنك بتقدير وتقييم مخطر عدم السداد وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة منها طريقة النسب المالية إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية، وكذلك طريقة التنقيط التي يستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لعملائه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن يقع فيها، وإتباع المعايير التي تُقيم مخاطر الائتمان، والتي من خلالها يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح أو رفض القرض.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية في بنك التنمية المحلية-وكالة تقرت-

تمهيد

بعد ما تناولنا في الفصل الأول بعض المفاهيم الأساسية النظرية للقروض البنكية ومخطر عدم السداد، وأهم الدراسات السابقة التي مسّت الموضوع بشكل مباشر، سنقوم في هذا الفصل بدراسة الجانب التطبيقي للموضوع. فقد تم اختيار بنك التنمية المحلية ممثلا بوكالة تقرت (306) وللإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث. والتحقق من صحة الفرضيات. تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: يتناول المبحث الأول منهجية الدراسة التطبيقية، ويتناول المبحث الثاني عرض و مناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، وكذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، حيث سوف نوضح في المطلب الأول عينة ومجتمع الدراسة، وفي المطلب الثاني الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: عينة ومجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في "البنوك التجارية"، حيث تم اختيار "بنك التنمية المحلية – وكالة تقرت 306–كعينة ممثلة لهذا المجتمع.

1– التعريف بعينة الدراسة:

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85–89 المؤرخ في 1985/04/30، وبالتالي لم يكن من بين البنوك العمومية التي تم تأمينها بعد الاستقلال، حيث نجد أن هذا البنك كان منبثقا عن القرض الشعبي الجزائري وذلك بطلب من الحكومة قصد تمويل عمليات البنى التحتية كالعقارات وتمويل المناطق النائية في البلاد، ذلك أن البنوك الأخرى كانت لها أهداف محددة لتنمية قطاعات اقتصادية معينة، كما أنه يعتبر آخر بنك عمومي تم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الاقتصاد الحر، حيث أخذ نحو 35 فرعا من فروع القرض الشعبي الجزائري التي كانت موجودة و جمعت تحت اسم بنك التنمية المحلية.

ولقد تأسس هذا البنك برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، حيث بدأ نشاطه في 1985/07/01 ضمن إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تخدم احتياجات التجهيز الجوهري والمحلي، فهو بنك تابع للدولة وخاضع للقانون التجاري والتنظيمات المعمول بها في منح القروض بمختلف أشكالها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وهو يخدم بالدرجة الأولى كما ذكرنا سابقا نشاطات الهيئات العامة المحلية، كما يمول عمليات التجارة الخارجية إضافة إلى خدمة القطاع الخاص، ومع تطور أعماله كان لابد من رفع رأس ماله حيث بلغ سنة 2004 ما يقارب13.390 مليون دينار جزائري ثم ارتفع ثانية ليصبح حوالي 15.800 مليون دينار جزائري سنة 2010، ووصل عدد وكالاتها إلى 149 وكالة عبر مختلف التراب الوطني.

أما وكالة تقرت(306)تعتبر إحدى وكالات بنك التنمية المحلية، وهي عبارة عن وكالة رئيسية تسير من قبل مدير، ومرتبطة مباشرة بالمديرية الجهوية الموجودة في ولاية غرداية، مقرها في 07 شارع العربي بن مهيدي.

2-مهام بنك التنمية المحلية وكالة تقرت

وتتعلق مهام بنك التنمية المحلية بتحقيق التنمية المحلية و ذلك من خلال المساهمة في تمويل:

- المخططات و البرامج التنموية الوطنية و القطاعية؛
- المؤسسات و المقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية؛
- العمليات التجارية الداخلية، الجهوية و المحلية؛
- الأشخاص الطبيعيون والمعنويون حسب الشروط المعمول بها؛
- تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية؛

بالإضافة إلى جميع العمليات البنكية: القرض والصرف، و مختلف العمليات التي لها علاقة بتسيير الموجودات المالية؛ حيث يعتبر بنك التنمية المحلية من البنوك الرائدة في تمويل السكن بعد بنك صندوق التوفير والاحتياط، لما يلعبه هذا القطاع من دور فعال في تحقيق التنمية، فقطاع السكن يجر معه مختلف القطاعات الأخرى[1].

3-الهيكل التنظيمي لوكالة تقرت

[1] وثائق من المؤسسة.

الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة تقرت(306)

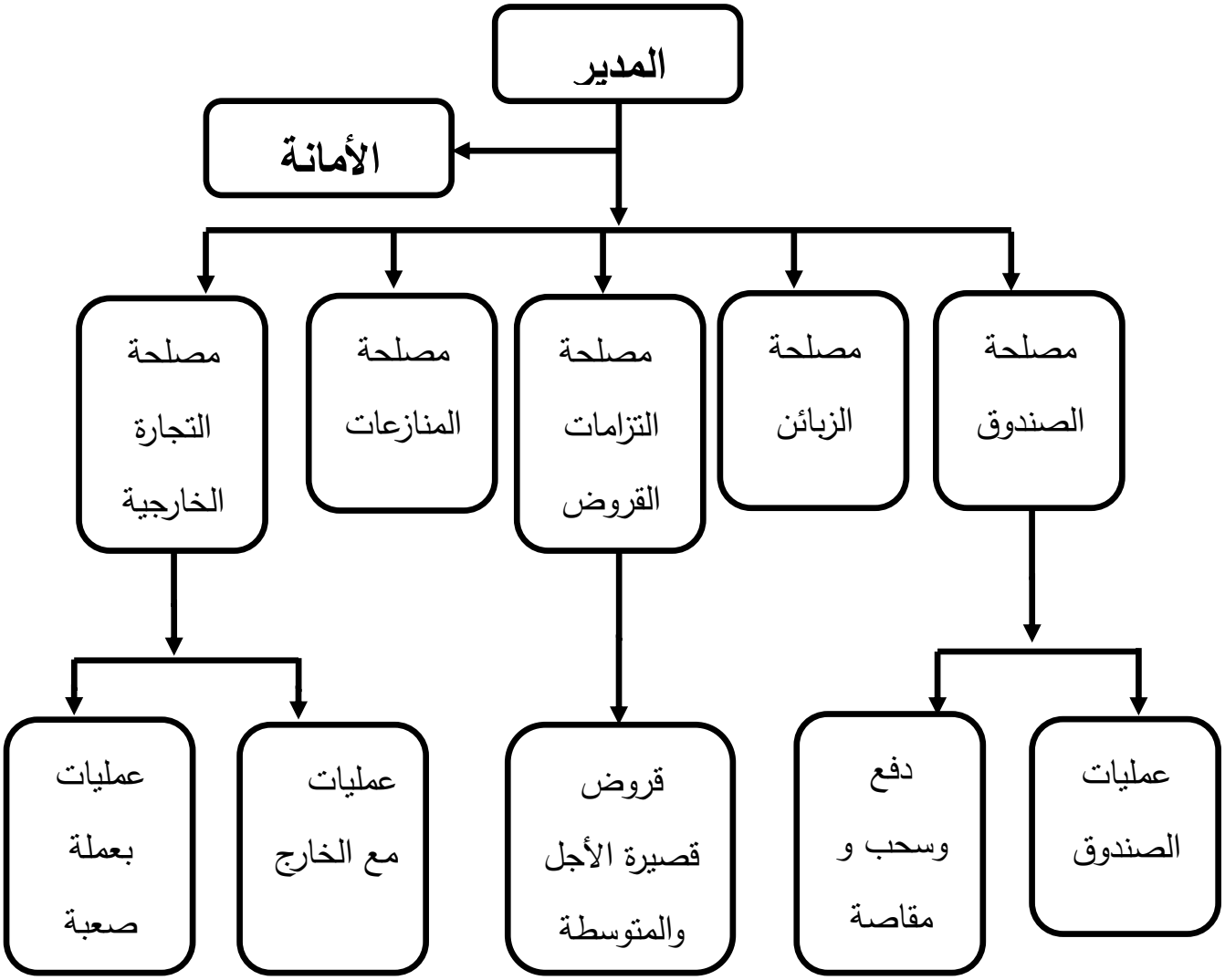

المصدر: المخطط التنظيمي لبنك التنمية المحلية – وكالة تقرت–

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

1-منهج الدراسة

لتحقيق الهدف من الدراسة المشار إليه سابقا والإجابة على مختلف الأسئلة السابق طرحها سنستخدم منهج دراسة حالة في وكالة بنك التنمية المحلية بتقرت، من خلال دراسة ملف قرض استثمار وقرض استغلال وتحليل الضمانات المقدمة من طرف العميل.

2-الحدود الزمنية والمكانية للدراسة التطبيقية

أنجزت الدراسة التطبيقية في بنك التنمية المحلية – وكالة تقرت –، أما الحدود الزمنية للبيانات المستخدمة في الدراسة التطبيقية فكانت ممتدة بين سنتي 2011 و2016.

3-الأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية

من أجل معالجة الموضوع تم الاعتماد على أداة المقابلة في الجانب التطبيقي، حيث تفيد المقابلة في التأكد من المعلومات عن طريق طرح بعض الأسئلة لموظف بالبنك بالإضافة إلى تحليل الضمانات المقدمة من طرف العملاء.

المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية، حيث سنوضح في مطلبه الأول أنواع وتطور منح القروض، وفي مطلبه الثاني سنتطرق إلى إدارة قرض استثمار، أما في مطلبه الثالث سنتطرق إلى إدارة قرض استغلال[1].

المطلب الأول: أنواع وتطور القروض الممنوحة من طرف الوكالة

1-أنواع القروض الممنوحة من طرف الوكالة

تمنح الوكالة عدة أنواع من القروض، وذلك حسب ما أفادنا مسؤول في الوكالة كما يلي:

- **قروض الاستثمار**: يمنح قرض الاستثمار للزبائن الذين يقومون بتوطين رقم أعمالهم ببنك التنمية المحلية و كذا المستثمرين الذين يقومون بإنشاء مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع المشاريع قيد الاستغلال، ويشمل قرض الاستثمار تمويل متوسط الأجل أو طويل الأجل بحسب المشروع، كما أن البنك بإمكانه ضمان الاستثمارات الممولة بواسطة قروض خارجية في حالة توفرها.
- **قروض الاستغلال**: يمنح قرض الاستغلال للزبائن الذين يقومون بتوطين رقم أعمالهم ببنك التنمية المحلية ويشمل قرض الاستغلال تسهيلات الخزينة، تسبيقات على الفواتير والحقوق قيد التسديد، السحب على المكشوف، تسبيقات على المخزون، تسبيق على الحساب، الخصم التجاري، تسبيقات على السندات بالإضافة إلى القروض بالإمضاء.
- **قروض عقارية**: تستخدم هذه القروض عادة في تمويل الأنشطة العقارية، وهي قروض طويلة الأجل، وعادة ما يكون العقار الذي تم شراءه أو بناءه هو الضمان لسداد القرض.
- **قروض موجهة لدعم و تشغيل الشباب**: هي قروض متوسطة الأجل وضعت من طرف الدولة لحماية الشباب من البطالة، وهذا بتشجعيهم لإنشاء نشاطات إنتاجية أو خدماتية بصفة فردية أو جماعية.
- **قروض استهلاكية**: هي قروض عادة تمنح للزبائن لتمويل عمليات استهلاكية، مثل شراء سيارة أو تجهيزات كهرومنزلية، أو احتياجات أخرى، فهي قروض شخصية تقدم عادة لموظفي الدولة وشركات أخرى.

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (2-1): حجم القروض الممنوحة من طرف بنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2011 إلى 2016

الوحدة: مليون دينار

نوع القروض	المبلغ	العدد
قروض استثمار	1 751 774,00	20
قروض استغلال	61 747,00	15
المجموع	1 813 521,00	35

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية – وكالة تقرت-

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك يقوم بتقديم قروض الاستثمار أكثر من قروض الاستغلال من ناحية العدد وحجم المبالغ. أما قروض الاستثمار فكانت المبالغ أكبر مقارنة مع العدد الممنوح نظرا للمشاريع الضخمة الممولة، أما قروض الاستغلال فكان العدد أكبر مقارنة بالمبلغ الإجمالي لأن قروض الاستغلال قيمها أقل للتجديد فيها.

2-تطور منح القروض في الوكالة

يبين الجدول التالي تطور منح القروض ما بين سنتي 2011 إلى سنة 2016.

الجدول رقم (2-2): تطور منح القروض من طرف بنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2011 إلى 2016

الوحدة: مليون دينار

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
قروض الاستثمار	312 000,00	298 800,00	199 512,00	97 912,00	300 550,00	543 000,00	1 751 774,00
قروض الاستغلال	12 000,00	10 000,00	9 860,00	7 895,00	8 992,00	13 000,00	61 747,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية وكالة تقرت

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب القروض الممنوحة من طرف البنك وفي كل السنوات هي قروض الاستثمار، كانت متفاوتة إلى أن ارتفعت في عام 2016 لزيادة الطلب عليها من طرف العملاء بسبب معدل الفائدة القليل و إعطائهم امتياز تقليل معدل الفائدة ومدة سماح بعد أخذ القرض ، أما قروض الاستغلال فكانت أقل، لكن متقاربة مع بعضها خلال كافة السنوات، وهذا ما يفسر تقديم ضمانات بقيمة أكثر في قروض الاستثمار.

المطلب الثاني: إدارة قرض استثمار

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات(الملحق 01).

1-مكونات ملف القرض

- طلب خطي يحدد فيه موضوع القرض والمبلغ المطلوب؛
- عقد الملكية للمحل أو عقد إيجار؛
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري؛
- كشف الضرائب ل 3 أشهر؛
- شهادة أداء المستحقات الخاصة بصناديق الضمان؛
- تصريح بالقروض المتحصل عليها من قبل بنوك و مؤسسات أخرى؛
- فواتير شكلية للعتاد و كذا الأشغال التي ستنجز؛
- دراسة تقنية اقتصادية لمشروع الاستثمار؛
- الضمانات المقترحة مقابل القرض المطلوب؛

2-دراسة الملف

2-1 تقديم الطلب

قدمت الشركة ملف القرض كاملا إلى الوكالة، ومن خلاله قام المكلف بالدراسات التأكد من أن ملف القرض مستوفي للوثائق ودراسة الطلب من ناحية نوع القرض، الغرض منه وكذلك المبالغ الممنوحة سابقا، الضمانات وقيمتها، وهذا لتفادي الوقوع في الأخطار، كما يعقد البنك لقاء مع الشركة للتعرف على شخصيته، تاريخ الدخول في علاقات مع البنك، النشاط الممارس، والمشاريع المستقبلية التي سوف يقوم بها.

وعند اطلاع البنك على كل هذا يتخذ قراره بشأن استمرار دراسة الطلب أو رفض الطلب مع التبرير للشركة عن الأسباب التي دفعته لرفض طلبه.

2-1إعداد عقد ابتدائي: بعد قيام المكلف بالدراسات في البنك بالدراسة الجيدة لملف العميل، و بعد اتخاذ قرار مبدئي، يتم إعداد عقد لدخول البنك في مفاوضات مع الشركة.

2-2التفاوض: بعد تحليل القرض من ناحية المخاطر المحيطة به، والضمانات التي من شأنها أن تغطي قيمة القرض عند منح القرض، ومدى قدرة الشركة على تسديد ديونه في الآجال المحددة، وهل لديه التزامات مع المؤسسات الأخرى.

و بعد كل هذه الإجراءات يتم اتخاذ قرار و تحرير عقد نهائي وهو اتفاقية القرض.

3-إدارة ملف القرض

3-1 اتفاقية القرض: هي وثيقة قانونية يتم فيها تحديد كل الجوانب المتعلقة بالقرض وتحرر من نسختين، الأولى للبنك و الثانية للعميل.

3-1-1 تقديم المقترض وفتح الاعتماد

هي شركة ذات مسؤولية محدودة تقوم بتأجير الآلات و نقل البضائع، يقدر رأس مالها ب 1000000 دج، تمثل القرض المطلوب في قرض استثمار متوسط الأجل بقيمة 25000000 دج.
وبموجب هذه الاتفاقية تمنح وكالة بنك التنمية المحلية بتقرت القرض للشركة، وكانت سنة منح القرض في 2014.

3-1-2 شروط ومدة القرض

- معدل الفائدة 5.5% مخفضة ب 2%ومعفى من الضرائب.
- التزام الشركة على تحمل أي مصاريف إضافية؛
- مدة القرض 05 وفترة سماح لمدة 06 أشهر ؛
- لا يسمح بتجاوز مبلغ القرض؛
- تلتزم الشركة بأن تودع إجمالي رقم أعمالها لدى الوكالة إلى غاية الانتهاء الكلي لدينه؛
- الدفع المباشر إلى المورد، ولا يسمح بصرف النقود؛
- جميع الضمانات المطلوبة موجودة؛
- توقيع اتفاقية تمويل الاستثمار من قبل الشركاء؛
- الحفاظ على الرهن العقاري في 03 قروض؛
- إيداع الملف وتقديم الرد.

3-1-3 تخصيص القرض

تلتزم الشركة بتخصيص مبلغ القرض للغرض الموضح في الاتفاقية، و يمكن للوكالة في أي وقت التأكد من أن الشركة قد استعملت المبالغ المقترضة في موضوعها.

3-2 آلية تسديد القرض: يتم تسديد القرض بالطريقة التالية:

- تسديد القرض بما فيه أصل الدين و الفوائد يتم كل 03 أشهر إلى غاية الدفع الكلي؛
- يتم حساب آجال الاستحقاق وفق جدول الإهتلاك الذي أعدته الشركة.

4-إدارة مخطر قرض الاستثمار

4-1 الإدارة الوقائية

من أجل تخفيف القلق الذي ينجم عن عدم قدرة العميل على السداد، تتخذ إدارة البنوك عدة إجراءات منها قبول ملفات قرض كاملة من حيث الشكل ومن حيث الشكل والمضمون، المتابعة الصارمة للقروض،

وكذلك اختيار الضمانات ومتابعتها للتحوط من الأخطار التي يمكن أن تقع للبنك، وأغلب خطر يمكن أن يقع للبنك هو خطر عدم السداد. لذلك البنك دائما يطلب ضمانات قيمتها تفوق قيمة مبلغ القرض. وفي هذا الصدد طلب البنك الضمانات التالية:

- **رهن عقاري من الدرجة الأولى على قطعة أرض:** هذا النوع من الضمانات العينية المستبعدة لمفهوم الشخص، بحيث يقوم المقترض بتخصيص العقار لضمان الوفاء بالتزاماته، وهو حق يحمي البنك من تصرف مدينه في هذا المال، حيث هذا الضمان يخول للدائن حق التتبع والتنفيذ على أموال المدين، كما يقي الدائن خطر مزاحمة بقية الدائنين بما يخوله حق التقدم عليهم جميعا من استيفاء حقه من ثمن العقار؛
- **رهن المركبات ورهن الجرار:** هو ضمان الشيء المراد اقتناءه جراء أخذ هذا القرض، فبالنسبة لهذه الشركة التي تريد شراء مركبات وجرار أن تكون هي موضع الرهن كمال منقول، ولا تكون مشكلة في تحديد قيمتهم بما أنهم اقتناء جديد وقيمتهم محددة بالفاتورة.

هذه الضمانات المرهونة تبقى بحوزة المقترض وتحت وصايته مع أنها مرهونة لصالح بنك التنمية المحلية وذلك عن طريق القيد؛

- **تأمين الجرار والمركبات:** بهدف استرجاع جميع حقوقه يضطر البنك إلى طلب أكبر قدر من الضمانات، ومن بين هذه الضمانات التأمين على المنقولات، التي تأخذ عنده كضمان للقرض، ففي هذا القرض الاستثماري إن التأمين على القرض من جميع الأخطار إجباري. إضافة إلى أنه إحدى شروط البنك ليتم أخذهم كضمان، ويتم تجديد التأمين خلال مدة القرض؛
- **الكفالة التضامنية:** في الأصل أن الكفالة هي عادية إلا أنها تجمع بعض مزايا التضامن بين المدينين وهي بالنسبة للكفيل تعتبر أقصى من الكفالة البسيطة؛
- **تأمين ضد الكوارث الطبيعية:** بهدف ضمان البنك لاسترداد أمواله من العميل، يطلب منه التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

4-2 الإدارة العلاجية

في بعض الحالات لا يستطيع الزبون أن يقوم بتسديد مستحقاته في الوقت المحدد بإرادته أو خارج عن إرادته، لذلك يقوم البنك بإتباع الخطوات التالية لحل هذا الإشكال:

4-2-1 المرحلة الودية: في هذه المرحلة يقوم البنك بالإجراءات التالية:

– قبل وصول تاريخ استحقاق الدفعة تقوم الوكالة بإخطار العميل بالقسط الذي سيستحق و دعوته لاتخاذ احتياطاته اللازمة للسداد عبر الهاتف أو ببريد تتضمن الإشارة إلى المبلغ وتاريخ استحقاقه، والمدة المتبقية لاستحقاق القسط.

– عند تاريخ الاستحقاق في حالة أن العميل لم يستجيب للخطوة الأولى يتم إخطاره برسالة مضمونة والمدة المحددة هي 08 أيام من تاريخ استلامه لهذه الرسالة.

– في حالة عدم تجاوب الزبون، يتولى المكلف بالتحصيل ببرمجة زيارة للمقر الاجتماعي للعميل في أجل أقصاه 30 يوم.

4-2-2 مرحلة ما قبل المنازعات: في هذه المرحلة يقوم البنك بالإجراءات التالية:

– إرسال أول رسالة اعذار لعدم سداد الدين والمهلة الممنوحة للعميل لأجل السداد محددة ب 08 أيام ابتداء من تاريخ استلامه لهذا الاعذار.

– في حالة عدم تجاوب العميل يقوم المكلف بالتحصيل بإرسال للزبون ثاني إعذار لعدم السداد على شكل استدعاء للسداد مستحقاته في مدة زمنية محددة ب 08 أيام ابتداء من تاريخ استلامه للاستدعاء بالدفع.

– إرسال حجز ما للمدين لدى الغير إلى الوكالة وكذا إلى البنوك الأولية الأخرى بهدف التعرف على ممتلكات المدين لدى الغير، الانطلاق في إجراءات استعادة الرهن. في حالة غياب الضمانات القيام بإرسال إلى المركز الوطني للسجل التجاري والمحافظة العقارية للتعرف على أملاك المدين المادية والعقارية، لأجل طلب حجزها تحفظيا لدى العدالة.

4-2-3 مرحلة النزاعات: في هذه المرحلة يقوم البنك ب:

في هذه الحالة يتم اللجوء إلى المرحلة القانونية في حالة عدم نجاح المراحل السابقة.

المطلب الثاني: إدارة قرض استغلال

إن عملية تمويل قرض استغلال تتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بالاستغلال وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات (الملحق02).

1- مكونات ملف القرض

- طلب خطي يحدد فيه موضوع القرض والمبلغ المطلوب؛
- عقد الملكية للمحل أو عقد إيجار؛
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري؛
- كشف الضرائب ل 03 أشهر؛
- شهادة آداء المستحقات الخاصة بصناديق الضمان؛
- الثلاث ميزانيات الأخيرة مع لواحقها؛
- الوضعية المحاسبية عند تاريخ تقديم الملف؛
- ميزانية تقديرية للسنة المراد تمويلها؛

- قائمة عتاد المؤسسة؛
- جدول المدينين والدائنين مع تقديم تبريرات؛
- نسخ من الاتفاقيات والصفقات قيد التنفيذ؛
- الضمانات المقترحة مقابل القرض المطلوب؛
- مخطط الأعباء و التمويل للسنة المراد تمويلها.

2-دراسة الملف

2-1 تقديم الطلب

قدمت المؤسسة ملف القرض كاملا إلى الوكالة، ومن خلاله قام المكلف بالدراسات التأكد من أن ملف القرض مستوفي للوثائق ودراسة الطلب من ناحية نوع القرض، الغرض منه وكذلك المبالغ الممنوحة سابقا، الضمانات وقيمتها، و هذا لتفادي الوقوع في الأخطار، كما عقد البنك لقاء مع المؤسسة للتعرف على شخصيته، تاريخ الدخول في علاقات مع البنك، النشاط الممارس، والمشاريع المستقبلية التي سوف يقوم بها.

وعند اطلاع البنك على كل هذا يتخذ قراره بشأن استمرار دراسة الطلب أو رفض الطلب مع التبرير للعميل عن الأسباب التي دفعته لرفض طلبه.

2-1 إعداد عقد ابتدائي: بعد قيام المكلف بالدراسات في البنك بالدراسة الجيدة لملف العميل، و بعد اتخاذ قرار مبدئي، يتم إعداد عقد لدخول البنك في مفاوضات مع المؤسسة.

2-2 التفاوض: بعد تحليل القرض من ناحية المخاطر المحيطة به، والضمانات التي من شأنها أن تغطي قيمة القرض عند منح القرض، ومدى قدرة العميل على تسديد ديونه في الآجال المحددة، وهل لديه التزامات مع المؤسسات الأخرى.

وبعد كل هذه الإجراءات يتم اتخاذ قرار و تحرير عقد نهائي وهو اتفاقية القرض.

3-إدارة ملف قرض

3-1اتفاقية القرض: هي وثيقة قانونية يتم فيها تحديد كل الجوانب المتعلقة بالقرض و تحرر من نسختين، الأولى للبنك و الثانية للعميل.

3-1-1 تقديم المقترض وفتح الاعتماد

هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الوحيد تقوم بتصنيع الأعمدة الكهربائية، يقدر رأس مالها ب 111111000دج، تمثل القرض المطلوب في تجديد تسبيقات على المخزون ب 10000000000 دج، تجديد تسبيقات على الفواتير بقيمة 4000000000 دج، وكذلك تجديد السحب على المكشوف بقيمة 1000000000 دج، وكانت سنة منح القرض2016.

وبموجب هذه الاتفاقية تمنح وكالة بنك التنمية المحلية بتقرت القرض للمؤسسة.

3-1-2 شروط ومدة القرض

- مدة القرض سنة؛
- معدل الفائدة 8.5%؛
- اتفاقية تجديد للقرض؛
- تقديم ضمانات للحفاظ على القرض؛
- التزام المؤسسة بإيداع رقم أعمالها لدى البنك؛
- التوقيع على اتفاقية القرض؛
- لا يسمح بتجاوز مبلغ القرض؛
- إيداع الملف وتقديم الرد.

3-1-3 تخصيص القرض: تلتزم المؤسسة بتخصيص مبلغ القرض للغرض الموضح في الاتفاقية، و يمكن للوكالة في أي وقت التأكد من أن المؤسسة قد استعملت المبالغ المقترضة في موضوعها.

3-2 آلية تسديد القرض: يتم تسديد القرض بالطريقة التالية:

- تسديد القرض بما فيه أصل الدين و الفوائد يتم كل شهر إلى غاية الدفع الكلي؛
- يتم حساب آجال الاستحقاق وفق جدول الاهتلاك الذي أعدته الشركة.

4-إدارة مخطر قرض استغلال:

4-1 الإدارة الوقائية

من أجل تخفيف القلق الذي ينجم عن عدم قدرة العميل على السداد، تتخذ إدارة البنوك عدة إجراءات منها قبول ملفات قرض كاملة من حيث الشكل ومن حيث الشكل والمضمون، المتابعة الصارمة للقروض، وكذلك اختيار الضمانات ومتابعتها للتحوط من الأخطار التي يمكن أن تقع للبنك، وأغلب خطر يمكن أن يقع للبنك هو خطر عدم السداد. لذلك البنك دائما يطلب ضمانات قيمتها تفوق قيمة مبلغ القرض. وفي هذا الصدد طلب البنك الضمانات التالية:

- **الرهن العقاري من الدرجة الأولى للمصنع:** هذا النوع من الضمانات العينية المستبعدة لمفهوم الشخص، بحيث يقوم المقترض بتخصيص العقار لضمان الوفاء بالتزاماته، وهو حق يحمي البنك من تصرف مدينه في هذا المال، حيث هذا الضمان يخول للدائن حق التتبع والتنفيذ على أموال المدين، كما يقي الدائن خطر مزاحمة بقية الدائنين بما يخوله حق التقدم عليهم جميعا من استيفاء حقه من ثمن العقار؛
- **تجديد التأمين ضد المخاطر:** هذا التأمين يقوم به المقترض ضد كافة المخاطر التي تحتمل أن تقع للقرض، وبما أن القرض مجدد فالتأمين كذلك يجدد.
- **رهن العتاد:** هو ضمان الشيء المراد اقتناءه جراء أخذ هذا القرض، فالبنسبة للمؤسسة تقوم برهن العتاد المتوفر لديها.

– **تجديد التأمين ضد الكوارث:** يكون هذا التأمين ضد الكوارث الطبيعية التي من المحتمل أن تحدث خلال فترة القرض، وبما أن القرض مجدد فإن التأمين يتجدد.

4-2 الإدارة العلاجية

وتكون الإدارة العلاجية بنفس مراحل إدارة قرض استثمار.

5-المقارنة بين نوعي القرضين (استثمار، استغلال)

يوجد العديد من الاختلافات بين القرضين حيث تكمن في عدة نواحي هي:

-**من ناحية الغرض:** حيث أن الغرض من القرضين مختلف، فقرض الاستثمار غرضه تأجير الآلات ونقل البضائع، أما قرض الاستغلال فالغرض منه الحصول على تجديد لتسبيقات على المخزون، وتجديد تسبيقات على الفواتير، بالإضافة إلى تجديد السحب على المكشوف.

– **من ناحية المدة:** أما من ناحية المدة فإن قرض الاستثمار فمدته 05 سنوات، أما قرض الاستغلال فكانت المدة سنة واحدة.

– **من ناحية طريقة التسديد:** كانت طريقة التسديد في قرض الاستثمار كل 03أشهر حتى سداد المبلغ كاملا، أما قرض الاستغلال فيتم التسديد كل شهر.

– **من ناحية مبلغ القرض:** كان مبلغ قرض الاستثمار 25000000 دج، أما قرض الاستغلال فكانت مبالغهم كالآتي: تسبيقات على المخزون 10000000000 دج، تسبيقات على الفوتير 4000000000 دج، السحب على المكشوف 1000000000 دج.

– **من ناحية قيمة الضمانات:** فالضمانات المقدمة في قرض الاستثمار مبالغها أقل مقارنة بالضمانات المقدمة في قرض الاستغلال.

ومنه نستخلص أن الضمانات ليست مرتبطة بنوعية القرض(استثمار أو استغلال) وإنما مرتبطة بمبلغ القرض، إذ أنه في قرض الاستثمار كانت الضمانات أكثر من مبلغ القرض، وكذلك في قرض الاستغلال.

خلاصة الفصل:

بالرغم من الدراسات التي يقوم بها البنك عند منحه القرض و تحليل خطر عدم سداد القرض إلا أن الخطر يبقى قائما، رغم كل الضمانات المتفق عليها، كما يعمل البنك دراسة شاملة عن العميل لمعرفة قدرته على تحمل أعباء القرض، هذا و نظرا للمعاملة الحسنة للبنك مع العملاء التي يحاول من خلالها كسب أكبر عدد من العملاء فإنه لا يلجأ للإجراءات القانونية إلا عند الضرورة القصوى.

كما يحاول البنك قدر المستطاع تجنب المتابعة القانونية لأن ذلك يؤدي إلى فقدان العملاء الدائمين لديه و يمس بسمعة البنك و قدرة منافسته مع البنوك الأخرى.

خاتمة

خاتمة

تعد القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، كما تعمل على خلق فرص العمالة التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد و تحسين مستوى المعيشة، حيث أن أصعب القرارات التي يواجهها البنك في قراراته هي تلك المتعلقة بعمليات الإقراض، كونها القروض المصرفية معرضة إلى العديد من المخاطر متفاوتة الخطورة من بنك إلى آخر، و كذلك من قرض إلى آخر، و خاصة مخطر عدم السداد فنجد أغلب البنوك تعاني منه، لذلك تسعى جاهدة لمواجهة هذا الخطر و البحث على العوامل المساعدة لنجاح البنك و ضمان استقراره في السوق، فنجد طرق مختلفة يمكن بها قياس هذا المخطر، و من هذه الطرق الضمانات التي تساعده على حماية أموال المودعين و الحفاظ على مركزه المالي و تعزيز قدراته.

ومن أجل البحث في هذا الموضوع قدمنا الدراسة في فصلين، فصل أول يبحث في الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع وفصل ثاني خصص لدراسة إدارة مخطر عدم سداد القروض البنكية متمثلة في قرضي الاستثمار والاستغلال ممنوحين من طرف بنك التنمية المحلية –وكالة تقرت–.

ونتج عن الدراسة التطبيقية عدة نتائج تمثلت فيما يلي:

– تقوم عملية الإقراض في الوكالة على عدة طرق و معايير علمية، منها شخصية العميل، رأس مال العميل، وكذلك سمعته، بالإضافة إلى الضمانات وغيرها من المعايير، لضمان سير القرض الممنوح بشكل جيد، لذلك يمكن القول أن المعايير المطبقة لدى البنوك الجزائرية كافية لمنح الائتمان، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– عند منح القرض من طرف الوكالة تطلب من طالب القرض مجموعة من الضمانات لضمان استرجاع أمواله في الوقت المحدد، وتكون هذه الضمانات إما عينية أو شخصية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– قد يواجه البنك عند منحه قرض عدة أخطار منها مخطر عدم السداد، الذي في الأساس قد أعدت له مجموعة من الضمانات، التي هي من ضمن الإدارة الوقاية. إلا أنه قد يحدث الخطر فعليا لعدة أسباب من العميل أو خارجة عن نطاق العميل، لذلك تلجأ إلى الإدارة العلاجية لحل هذا المشكل واسترداد أمواله، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

– أن البنك يقوم بعدة دراسات دقيقة خلال منحه للقرض.

– أن البنوك لا تعتمد على المعلومات التي يقدمها العميل فقط بل تعتمد على الضمانات بالدرجة الأولى.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإننا نقترح التوصيات التالية:

- محاولة الاقتراب من صيغ التمويل الإسلامية و الاستفادة منها؛
- يجب على البنوك تطوير نشاطها باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

آفاق الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع، و بعد استخلاصنا للنتائج المذكورة يرى الباحث أنه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة، و ما نقترحه على البنوك هو الاعتماد على نظام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في وظائفها.

قائمة المراجع

الكتب

1. عبد الحميد عبد المطلب،**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.

2. لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، 2007.

الرسائل الجامعية

3. أكرم عمر الطويل عمار، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة "غير منشورة"، فلسطين، 2008.

4. انجرو ايمان، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا)**، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين،"غير منشورة"، سوريا، 2007.

5. بلحاج عيسى زهيرة، **تسيير مخطر عدم السداد في البنوك التجارية (دراسة استبيانية لمجموعة من البنوك التجارية بتمنراست وغرداية وورقلة خلال سنة 2013)**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة "غير منشورة"، الجزائر، 2013

6. بن شنة فاطمة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،"غير منشورة"،الجزائر،2010.

7. حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية (دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012)**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، "غير منشورة" الجزائر،2012.

8. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية (حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري)**، مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة، "غير منشورة"، الجزائر، 2009.

9. ذيب حسين، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسير حالات فشل الائتمان (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2010)**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة،"غير منشورة"، الجزائر، 2012.

10. سيداوي فتيحة، **إدارة مخاطر القروض البنكية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ورقلة)**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، "غير منشورة"، الجزائر، 2015.

11. الكحلوت خالد محمود، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، "غير منشورة"، فلسطين، 2005.

12. هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)**، شهادة ماجستير في التحليل الاقتصادي "غير منشورة"، جامعة الجزائر،2012.

المؤتمرات

13.بلعجوز حسين، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية، جامعة جيجل، جوان 2005.

14.بن بوزيان محمد، سوار يوسف، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة،جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، أيام 16-18 افريل 2007.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: رخصة منح قرض استثمار من طرف الوكالة

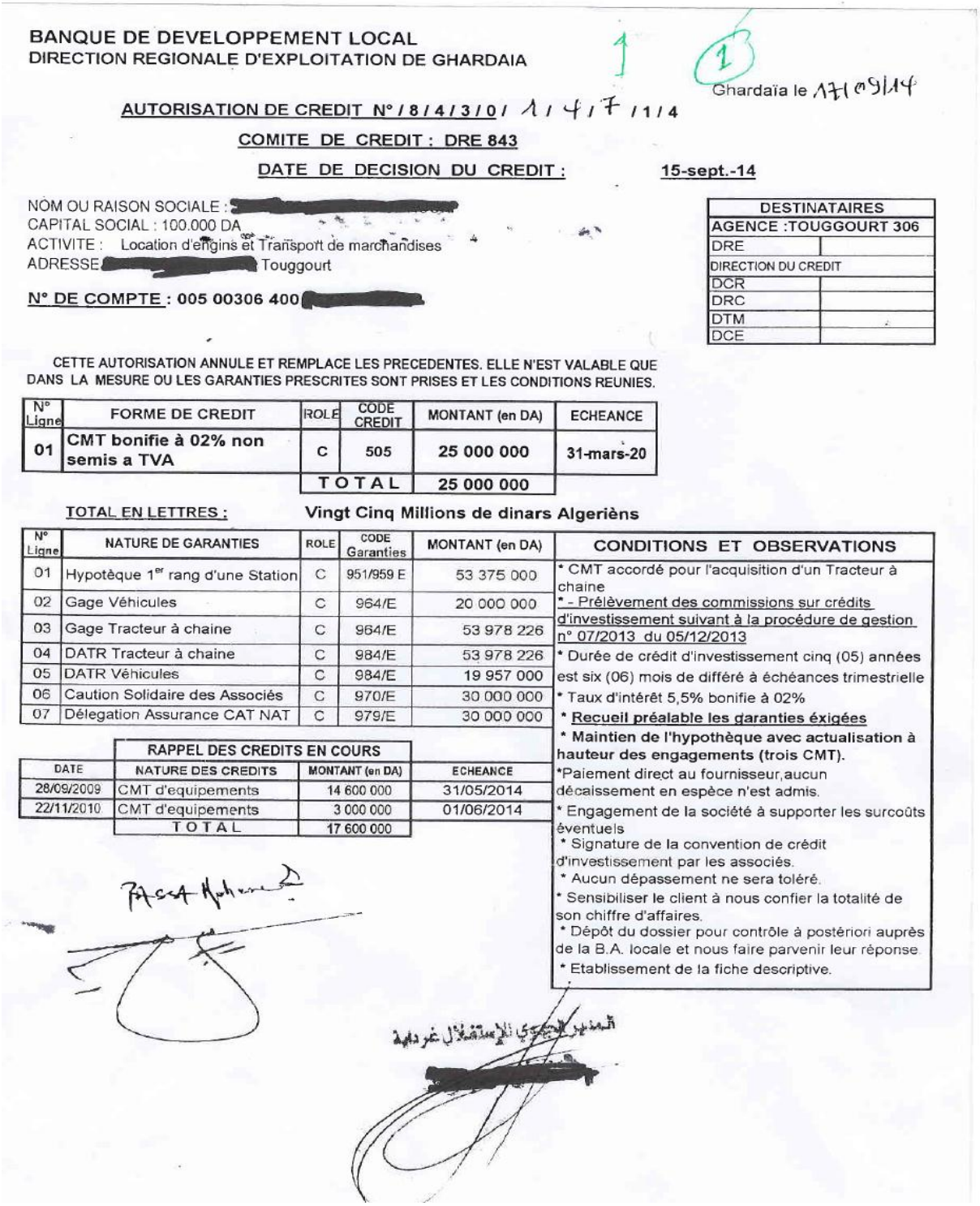

BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL
DIRECTION REGIONALE D'EXPLOITATION DE GHARDAIA

Ghardaïa le 17/09/14

AUTORISATION DE CREDIT N° / 8 / 4 / 3 / 0 / 1 / 4 / 7 / 1 / 4

COMITE DE CREDIT : DRE 843

DATE DE DECISION DU CREDIT : 15-sept.-14

NOM OU RAISON SOCIALE : [redacted]
CAPITAL SOCIAL : 100.000 DA
ACTIVITE : Location d'engins et Transport de marchandises
ADRESSE : [redacted] Touggourt

N° DE COMPTE : 005 00306 400[redacted]

DESTINATAIRES	
AGENCE :TOUGGOURT 306	
DRE	
DIRECTION DU CREDIT	
DCR	
DRC	
DTM	
DCE	

CETTE AUTORISATION ANNULE ET REMPLACE LES PRECEDENTES. ELLE N'EST VALABLE QUE DANS LA MESURE OU LES GARANTIES PRESCRITES SONT PRISES ET LES CONDITIONS REUNIES.

N° Ligne	FORME DE CREDIT	ROLE	CODE CREDIT	MONTANT (en DA)	ECHEANCE
01	CMT bonifie à 02% non semis a TVA	C	505	25 000 000	31-mars-20
		TOTAL		25 000 000	

TOTAL EN LETTRES : Vingt Cinq Millions de dinars Algeriens

N° Ligne	NATURE DE GARANTIES	ROLE	CODE Garanties	MONTANT (en DA)
01	Hypotèque 1er rang d'une Station	C	951/959 E	53 375 000
02	Gage Véhicules	C	964/E	20 000 000
03	Gage Tracteur à chaine	C	964/E	53 978 226
04	DATR Tracteur à chaine	C	984/E	53 978 226
05	DATR Véhicules	C	984/E	19 957 000
06	Caution Solidaire des Associés	C	970/E	30 000 000
07	Délegation Assurance CAT NAT	C	979/E	30 000 000

RAPPEL DES CREDITS EN COURS			
DATE	NATURE DES CREDITS	MONTANT (en DA)	ECHEANCE
28/09/2009	CMT d'equipements	14 600 000	31/05/2014
22/11/2010	CMT d'equipements	3 000 000	01/06/2014
	TOTAL	17 600 000	

CONDITIONS ET OBSERVATIONS

* CMT accordé pour l'acquisition d'un Tracteur à chaine
* - Prélèvement des commissions sur crédits d'investissement suivant à la procédure de gestion n° 07/2013 du 05/12/2013
* Durée de crédit d'investissement cinq (05) années est six (06) mois de différé à échéances trimestrielle
* Taux d'intérêt 5,5% bonifie à 02%
* **Recueil préalable les garanties éxigées**
* **Maintien de l'hypothèque avec actualisation à hauteur des engagements (trois CMT).**
* Paiement direct au fournisseur,aucun décaissement en espèce n'est admis.
* Engagement de la société à supporter les surcoûts éventuels
* Signature de la convention de crédit d'investissement par les associés.
* Aucun dépassement ne sera toléré.
* Sensibiliser le client à nous confier la totalité de son chiffre d'affaires.
* Dépôt du dossier pour contrôle à postériori auprès de la B.A. locale et nous faire parvenir leur réponse.
* Etablissement de la fiche descriptive.

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الملحق رقم 02: رخصة منح قرض استغلال

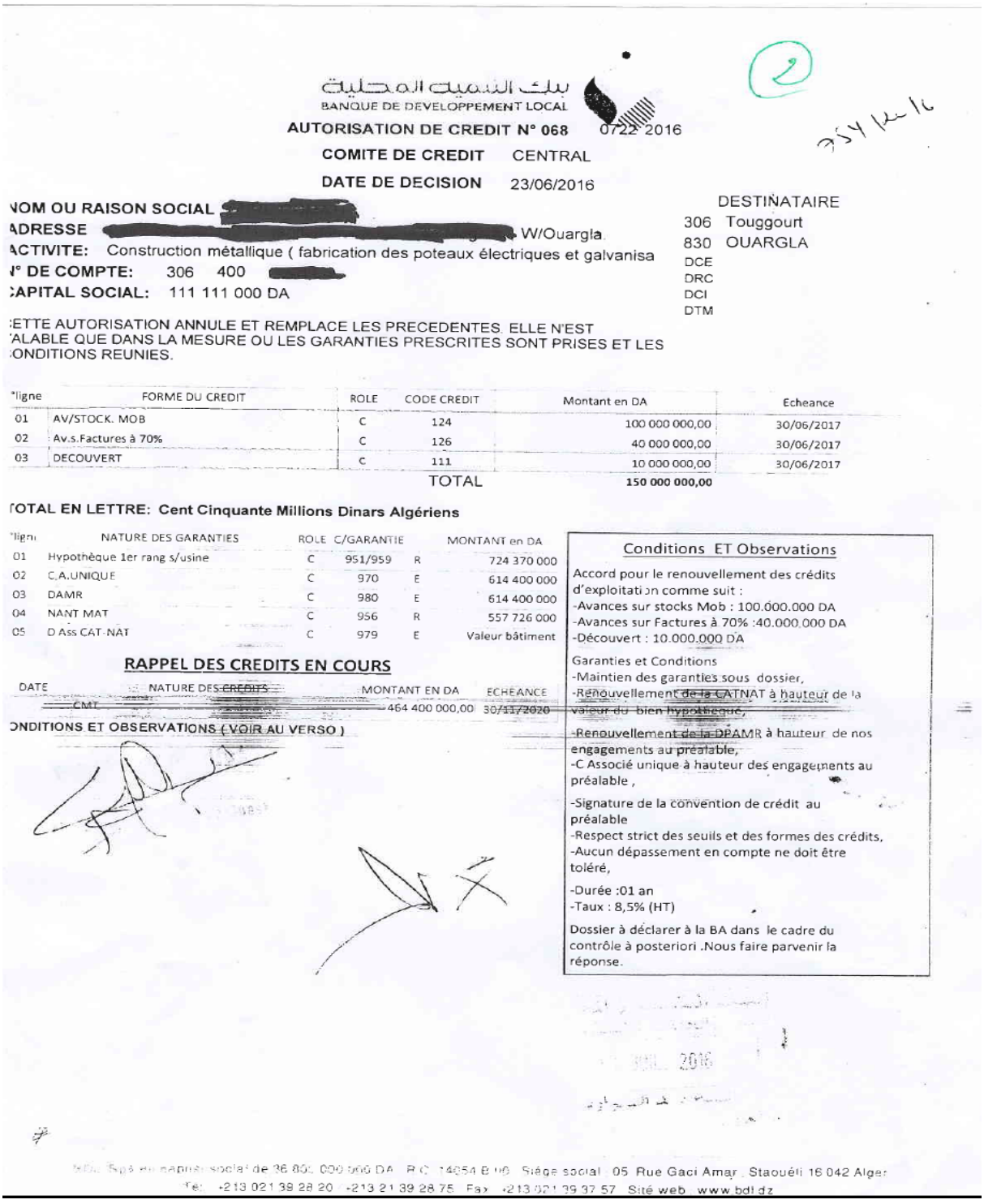

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

AUTORISATION DE CREDIT N° 068 0722 2016

COMITE DE CREDIT CENTRAL

DATE DE DECISION 23/06/2016

NOM OU RAISON SOCIAL [redacted]
ADRESSE [redacted] W/Ouargla
ACTIVITE: Construction métallique (fabrication des poteaux électriques et galvanisa
N° DE COMPTE: 306 400 [redacted]
CAPITAL SOCIAL: 111 111 000 DA

DESTINATAIRE
306 Touggourt
830 OUARGLA
DCE
DRC
DCI
DTM

CETTE AUTORISATION ANNULE ET REMPLACE LES PRECEDENTES. ELLE N'EST VALABLE QUE DANS LA MESURE OU LES GARANTIES PRESCRITES SONT PRISES ET LES CONDITIONS REUNIES.

N°ligne	FORME DU CREDIT	ROLE	CODE CREDIT	Montant en DA	Echeance
01	AV/STOCK. MOB	C	124	100 000 000,00	30/06/2017
02	Av.s.Factures à 70%	C	126	40 000 000,00	30/06/2017
03	DECOUVERT	C	111	10 000 000,00	30/06/2017
			TOTAL	**150 000 000,00**	

TOTAL EN LETTRE: Cent Cinquante Millions Dinars Algériens

N°ligne	NATURE DES GARANTIES	ROLE	C/GARANTIE		MONTANT en DA
01	Hypothèque 1er rang s/usine	C	951/959	R	724 370 000
02	C.A.UNIQUE	C	970	E	614 400 000
03	DAMR	C	980	E	614 400 000
04	NANT MAT	C	956	R	557 726 000
05	D Ass CAT-NAT	C	979	E	Valeur bâtiment

RAPPEL DES CREDITS EN COURS

DATE	NATURE DES CREDITS	MONTANT EN DA	ECHEANCE
[redacted]	CMT [redacted]	464 400 000,00	30/11/2020

CONDITIONS ET OBSERVATIONS (VOIR AU VERSO)

Conditions ET Observations

Accord pour le renouvellement des crédits d'exploitation comme suit :
-Avances sur stocks Mob : 100.000.000 DA
-Avances sur Factures à 70% :40.000.000 DA
-Découvert : 10.000.000 DA

Garanties et Conditions
-Maintien des garanties sous dossier,
-Renouvellement de la CATNAT à hauteur de la valeur du bien hypothéqué,
-Renouvellement de la DPAMR à hauteur de nos engagements au préalable,
-C Associé unique à hauteur des engagements au préalable ,
-Signature de la convention de crédit au préalable
-Respect strict des seuils et des formes des crédits,
-Aucun dépassement en compte ne doit être toléré,
-Durée :01 an
-Taux : 8,5% (HT)

Dossier à déclarer à la BA dans le cadre du contrôle à posteriori .Nous faire parvenir la réponse.

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء III

الشكر IV

الملخص V

قائمة المحتويات VI

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال VII

قائمة الملاحق VII

مقدمة ..... ب

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد 02

المبحث الأول: الأدبيات النظرية 03

المطلب الأول: القروض البنكية 03

المطلب الثاني: مخطر عدم السداد 13

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية 24

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 24

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة 26

خلاصة الفصل 27

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في بنك التنمية المحلية بتقرت

تمهيد 29

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات.....30
المطلب الأول: عينة ومجتمع الدراسة.....30
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.....33
المبحث الثاني: عرض و مناقشة نتائج الدراسة.....34
المطلب الأول: أنواع وتطور القروض الممنوحة من طرف الوكالة 34
المطلب الثاني: إدارة قرض إستثمار.....36
المطلب الثالث: إدارة قرض الاستغلال.....39
خلاصة الفصل.....43
خاتمة..... 45
قائمة المراجع.....48
قائمة الملاحق.....51